#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **المغرب**

السياق العام للبلد
حالات المغرب

| محمد الشيخ بانن |

مثل الصراع حول شكل الحكم في المغرب، موضوعا للجدال الفكري والسياسي، بين المؤسسة الملكية ومكونات الحركة الوطنية، وذلك منذ استقلال البلاد سنة ١٩٥٦. لكن منسوب الصراع السالف الذكر، ارتفع بعد المحاولتين الانقلابيتين اللتين قادهما جزء من الجيش (١٩٧١ و١٩٧٢)، بالتزامن مع بروز تيارات سياسية يسارية جذرية، مناهضة للمؤسسة الملكية، وما ترتب عن ذلك من قمع شرس، قاده الحكم وأدواته المحافظة، غابت فيه أبسط ضمانات المحاكمة العادلة.

ما تقدم، دفع بعض النخب التقدمية إلى قيادة حراك مدني بمُثل سياسية، من خلال تأسيس منظمات حقوقية وثقافية ونسائية ونقابية؛ حاولت توظيف المداخل المدنية للترافع /النضال من أجل انتزاع ما يمكن انتزاعه من الحقوق والحريات العامة والفردية؛ بخاصة بعد ملاحقة بعض التيارات اليسارية خلال سبعينيات القرن العشرين وتجريم الانتماء للاتحاد الوطني لطلبة المغرب منذ١٩٨١ ومحاكمة نقابيين بارزين (١٩٩٢).إلخ.

لكن، عقد التسعينيات من القرن العشرين، عرف تحولات مهمة في تعاطي الحكم مع معارضيه، من جانب ومع الفعاليات المدنية، من جانب آخر، وذلك في إثر المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، التي اعقبت سقوط جدار برلين والأحداث الدامية التي شهدتها الجزائر، في ما عرف بالعشرية السوداء، ثم مرض الملك الحسن الثاني وتفكيره في التوطئة لانتقال سلس للعرش، يجنب المغرب تداعيات الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي اعقبت برنامج التقويم الهيكلي SAP، بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي اسهمت نتائجها في اندلاع احتجاجات نقابية وشعبية، جوبهت بقمع عنيف، أبرزها ما حصل في مدينة فاس (١٩٩٠).

ما سبق، دفع الحكم إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، منها: تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (١٩٩٠)، وتعديل الدستور (١٩٩٢) وإحداث وزارة لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، ثم إصدار عفو شامل على المعتقلين السياسيين(١٩٩٤)، وتعديل الدستور مرة ثانية (١٩٩٦)، من ناحية وإجراء حوار اجتماعي مع ممثلي الأجراء، توج بتوقيع اتفاق مشترك(١٩٩٦)، بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من ناحية ثانية. لكن الحكم، في المقابل، شجع على تأسيس ما عرف آنذاك بمنظمات السهول والجبال والوديان١، لمنافسة المنظمات المدنية الناشئة، التي احتلت حيزا هاما، بالموازاة مع التحولات الحاصلة، في المشهد العام.

وبعد الاتفاق مع المعارضة الوطنية، في ما عرف بالتناوب التوافقي(١٩٩٨)، وتشكيل الحكومة من مكونات الكتلة الوطنية، بقيادة الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي، تطور أداء الفعاليات المدنية بشكل ملموس، حيث تم إطلاق أول حملة وطنية منظمة لمناهضة العنف ضد النساء (١٩٩٨)، من طرف القطاع المكلف بشؤون المرأة، آنذاك، بشراكة مع المنظمات المدنية. لكن عرض مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية (١٨ مارس ١٩٩٩)، وما ترتب عنه من نقاش عمومي، لعب دورا أساسيا في ظهور العديد من الجمعيات ذات الحس المدني الواضح، التي دافعت عن هذا المشروع، باسم قيم الحداثة وحقوق الإنسان المتعارف عليها في المواثيق الدولية. رغم أنه أدى، في المقابل، إلى ظهور جمعيات نسائية أخرى، تابعة لتيارات الاسلام السياسي، ناهضت المشروع نفسه باسم الأصالة والدفاع عن الشريعة الإسلامية. ومع انتقال العرش(١٩٩٩) اتخذ الملك محمد السادس مجموعة من التدابير، للحد من تداعيات مرحلة أبيه؛ مثل إعفاء وزير الداخلية القوي إدريس البصري (١٩٩٩)، الغير مرغوب فيه من طرف القوى التقدمية، والسماح بعودة أبراهام السرفاتي (١٩٩٩) وإحداث الهيئة المستقلة للتحكيم (١٩٩٩)، لتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية(٢٠٠١)، الذي يعنى بتطوير وصيانة اللغة والثقافة الأمازيغيتين وتعديل وتبسيط القوانين المتعلقة بتأسيس المنظمات المدنية (٢٠٠٢)، وإصدار مدونة الأسرة (٢٠٠٣)، التي جاءت بتشريعات لصالح المرأة، ثم إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة (٢٠٠٤)، من أجل تقصي انتهاكات الماضي الجسيمة. وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (٢٠٠٥)، التي عملت الدولة من خلالها على إشراك، بعض،

١ (محمد الأشهب. (١٥ ٢). كيف تأسست جمعيات السهول والجبال والوديان؟). http://www.alakhbar.press.ma

الجمعيات في مختلف المراحل؛ من اقتراح المشاريع إلى مرحلة إنجازها وتتبعها وتقييمها[٢]. وذلك للحد من تداعيات التوجهات النيوليبرالية، بعدما انخرطت الحكومة في تحرير الاقتصاد، وخصخصة القطاعات العمومية المنتجة، واعطت الأولوية للتحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية، ما قاد إلى نتائج سلبية على مستوى معيش الشرائح الاجتماعية الفقيرة، بل حتى المتوسطة.

بناء، على ما تقدم، يمكن القول إن الاصلاحات القانونية والمؤسساتية السالفة الذكر، أسهمت في ظهور العديد من المنظمات المدنية، التي وجدت حيزا، في إثر ذلك، للتفاعل مع مختلف قضايا المشترك العمومي، التي أفرزتها تحولات السياق العام، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، من جهة كما أسهم التمويل الذي تقدمه مؤسسات الدولة، والمنظمات الدولية، في تنمية أدوار الفعاليات المدنية، من جهة ثانية. ما مكنها من تأسيس الائتلافات وتوجيه العرائض والمذكرات وتنظيم الاحتجاجات، لمطالبة صانع القرار بتلبية مطالبها.

ومن تجليات ما ذكر، ارتفاع عدد المنظمات إلى أكثر من ٥٠ ألف منظمة (٢٠١٠)، تعمل في مختلف المجالات، بما فيها تنظيم الاحتجاجات والتجمعات العمومية، التي وصلت، حسب وزير الداخلية آنذاك، إلى أزيد من ١٤ ألفا و٤٠٠ مظاهرة وتجمع عمومي في مختلف مناطق المملكة (٢٠٠٩)، والتي نظمتها عدة فعاليات حقوقية وجمعوية ونقابية وسياسية[٣].

إلا أن الدارس للخطوات الاصلاحية التي عرفها المغرب مع بداية الألفية الثالثة، سيخلص إلى أنها كانت مدروسة ومحدودة ولم تخرج من تحت عباءة الحكم. ومن تجليات ذلك التخلص المفاجئ من الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي سنة (٢٠٠٢)، الزعيم اليساري، الذي أسهم في انتقال العرش، رغم تصدر حزبه للانتخابات التشريعية، ضدا على ما عرف آنذاك بالمنهجية الديمقراطية، والتضييق على حرية الصحافة، التي ظهرت مع بداية حكم محمد السادس، وإصدار قانون الإرهاب (٢٠٠٣).إلخ.

٢ (مولاي عبد الصمد صابر (٢٠١٦). تطور علاقة المجتمع المدني بالدولة، صراع واحتواء أم تفاعل وشراكة: المجتمع المدني المغربي أنموذجًا) https://www.mominoun.com

٣ (٢٠١٠. عدد الجمعيات في المغرب يفوق الـ ٥٠ ألف). https://www.hespress.com

المراجع

الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، المفوض السامي.(١٩٩٣) « إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة». https://www.ohchr.org

الصلحي، عبد اللطيف.(٢٠١٧) « المغرب.. أكثر من ١٠ آلاف امرأة تعرضن للعنف في ٢٠١٧». https://www.eremnews.com

النهار. (٢٠١٤)» المغرب: إطلاق حملة لا تسامح مع العنف ضد النساء». https://www.annahar.com

كود. (٢٠١٦) « الحقاوي «اعطيني حقي».. عنوان حملة «هيومن رايتس» على الوزيرة المحجبة». https://www.goud.ma

مرايانا. (٢٠١٨)» #اسمعوني_حتى_أنا: الاتحاد الأوروبي بالمغرب يساهم في حملة مكافحة العنف ضد النساء». http://marayana.com

(آضريس، السعدية،(٢٠١٧) «دراسة نقدية في مشروع القانون رقم ١٣-٠٣.١ المتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة». https://www.mouminate.net

آفاز.(٢٠١٣) «مراجعة مشروع قانون رقم ١٣،٠٣،١ المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء» https://secure.avaaz.org

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ٢٠١٣، التقرير السنوي.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان، المكتب المركزي، (٢٠١٨)،» بيان حول مشروع قانون ١٣-٠٣.١ المتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة». https://www.amdh.ma

الحقاوي، بسيمة، ٢٠١٥، التقرير السنوي الثاني حول العنف ضد النساء بالمغرب، المطبعة : AZ- Editions ، أكدال، الرباط ٢٠١٧، المغرب.

الحقاوي، بسيمة، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حصيلة ٢٠١٢-٢٠١٦. الرباط. المغرب.

الحقاوي، بسيمة، (٢٠١٩)، «النتائج الأولية للبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء: ٥٤،٤ بالمائة نسبة انتشار العنف ضد النساء في المغرب». https://www.medi1.com

الحقاوي، بسيمة، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ٢٠١٨، التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات القرويات، تقرير المملكة المغربية - مارس ٢٠١٨. الرباط. المغرب.

العلوي، محمد بن الحسن، ملك المغرب. (٢٠١١) « خطاب ٩ مارس». https://ar.wikisource.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.(٢٠١٧) «التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد». https://www.unicef.org

المرصد المغربي للعنف ضد النساء، عيون نسائية، ٢٠١٠، التقرير السنوي الثاني. المغرب.

بلكبير، اسماعيل، ٢٠١٨، « منظومة مناهضة العنف ضد النساء في المغرب: المحددات والتحديات» مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الخامس، العدد ٢٨، مارس.

بنواكريم، نعيمة، تقرير بحثي، تجربة الحركة النسائية المغربية المناصرة والأبحاث والسياسات العامة في مجال حقوق الإنسان - دراسة حالة المغرب، معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، بيروت. لبنان.

علمي، أحمد لحليمي، المندوب السمي للتخطيط، ٢٠١١، تقديم نتائج، البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، المندوبية السامية للتخطيط. الرباط. المغرب.

منظمة الأورو- متوسطية، (٢٠١٨) «المغرب حقائق عن العنف ضد النساء». https://euromedrights.org

وولش، جانيت. المديرة بالنيابة لهيومن رايتس ووتش (٢٠١٦)» المغرب: رسالة حول مشروع قانون رقم ٣-١٣.١ يتعلق بمحاربة العنف ضدّ النساء». https://www.hrw.org

المجلس الوطني لحقوق الإنسان،(٢٠١٦)، «رأي بخصوص مشروع القانون رقم ١٣،٠٣،١، المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء». https://www.cndh.ma

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 11-0236
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub